Espace Partenaires

فضـــاء الـــشـركـــاء

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

نشرة إخبارية تواصلية خاصة بالشركاء• عدد 229 • 16 نونبر 2018 • N° 229• 16 Novembre 2018 • Bulletin d'information et de communication dédié aux partenaires

تقديم ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي برسم السنة المالية 2019، أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب

عقدت لجنة التعليم والثقافة والاتصال يوم 13 نونبر 2018، بمقر مجلس النواب، اجتماعا مع السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، خصص لمناقشة مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي برسم السنة المالية 2019.

وفي مداخلاتهم حول مضامين المشروع الذي قدم في شأنه السيد الوزير عرضا مفصلا يوم 12 نونبر 2018، ركز السيدات والسادة أعضاء اللجنة على المحاور الكبرى الأساسية للمشروع معتبرين أن قطاع التربية والتكوين يعد من القطاعات الحيوية والاستراتيجية التي ينبغي الاهتمام بها وإعطاؤها أولوية قصوى لتحقيق التنمية المنشودة، كما توقفوا عند الإجراءات والتدابير التي جاء بها المشروع في ما يخص الإشكاليات الكبرى كالخصاص في الموارد البشرية، والاكتظاظ والهدر والانقطاع المدرسيين.

وقد سجل السادة النواب بإيجابية الأهمية التي أولاها مشروع الميزانية هذه السنة للتعليم الأولي وبرنامج دعم التمدرس والبرامج ذات الصبغة الاجتماعية كتيسير والنقل المدرسي والمطاعم والداخليات، كما ثمنوا المجهودات التي تبذلها الوزارة من أجل إرساء إصلاح فعال ومستديم يمكن المنظومة من تجاوز ومعالجة بعض معيقاتها واختلالاتها.

وأبدى المتدخلون جملة من الملاحظات همت تأهيل المؤسسات التعليمية ومحاربة البناء المفكك والارتقاء بالداخليات وتوسيع العرض المدرسي والمدارس الجماعاتية بالإضافة إلى العدالة المجالية وتكافؤ الفرص، كما أشاروا إلى جملة من القضايا ذات العلاقة بالموارد البشرية كالأساتذة موظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والأساتذة المرتبين في السلم التاسع وقضايا أخرى تخص المناهج والبرامج التعليمية واللغات والتمويل والحكامة.

وفي مستهل تعقيبه على مداخلات أعضاء اللجنة نوه السيد الوزير بالتفاعل الإيجابي للسيدات والسادة النواب وبما تضمنته مداخلاتهم من تشخيص عميق للمنظومة، معتبرا أن الأفكار والملاحظات التي تم إبداؤها تشكل قيمة مضافة من شأنها إغناء مشروع الميزانية بما يحقق الأهداف والطموحات الرامية إلى الارتقاء والنهوض بالمنظومة.

وفي هذا الصدد أوضح السيد الوزير، جوابا على بعض الملاحظات التي تم تسجيلها بشأن الهدر المدرسي، أن هذه

الإشكالية لا ترتبط بالمعيقات السوسيو إقتصادية فحسب بل إن هناك عوامل أخرى متعددة ومتداخلة منها ما هو ثقافي ومنها ما له أبعاد مرتبطة بإكراهات الاكتظاظ أو بتمثلات الأسر لوظيفة المدرسة وبصورتها النمطية باعتبارها مدخلا لولوج سوق الشغل ومجالا للترقي الاجتماعي، مذكرا بالمجهودات التي تبذلها الوزارة من خلال برامج الدعم الاجتماعي خاصة برنامج تيسير والاعتمادات المالية المتزايدة التي ترصد له سنويا.

وبخصوص الملاحظة المتعلقة بتراجع أو تخلي الوزارة عن التعليم الأولي التقليدي أكد السيد الوزير أن العدد الإجمالي للمستفيدين من التعليم الأولي بشكل عام يصل إلى حوالي 700 ألف طفل متمدرس بنسبة 13% في التعليم العمومي و24% في التعليم الخاص و67% في التعليم التقليدي. مبرزا أن الوزارة تبذل مجهودات لتحسين هذا النوع من التعليم وتطوير طرقه البيداغوجية ومواءمتها مع الإطار المرجعي الذي يؤطره في شقه البيداغوجي وفي أنشطته ومضامينه التعلمية وفضاءاته وتكوين مربياته.

وفي موضوع محاربة البناء المفكك أشار السيد الوزير أن هذه العملية مرهونة بالكلفة المالية اللازمة لهدم الحجرات الموجودة ولتعويضها ببناء حجرات أخرى موضحا أن كلفة القيام بهذه العملية مرتفعة بالنظر إلى أن أغلب حجرات البناء المفكك المتبقية موجودة في مناطق نائية أو وعرة.

وحول ما تمت إثارته في شأن المدارس الجماعاتية اعتبر السيد أمزازي أن هذه الأخيرة تشكل نموذجا مهما للحد من إشكالية الهدر والانقطاع المدرسي لكن ضمان فعالية جيدة لهذا النموذج يظل رهينا بما يتم توفيره، بالموازاة، من نقل مدرسي للتلاميذ خصوصا ما بين 6 و10 سنوات حتى لا يتم فصلهم عن أسرهم في سن مبكرة.

أما بخصوص تنقيح وتعديل المناهج والبرامج البيداغوجية فقد أكد السيد الوزير أن الوزارة، من خلال اللجن المختصة والمفتشين والخبراء، قامت بتنقيح المنهاج الخاص بالسنتين الأولى والثانية من المستوى الابتدائي كما أنها ستقوم هذه السنة بتنقيح منهاج السنتين الموليتين، ودعا السادة النواب، بهذه المناسبة، إلى ضرورة أخذ فرصة للاطلاع على هذا المجهود حتى يتمكنوا من تقييمه موضوعيا والحكم عليه وتثمين الجهد الذي بذل فيه.

للإشارة فقد حضر هذا الاجتماع الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية السيد يوسف بلقاسمي والكاتبة العامة بالنيابة لقطاع التكوين المهني السيدة وفاء العصري ومديرون مركزيون.

بعد ذلك استمر نقاش اللجنة لميزانية قطاع التكوين المهني بحضور السيد محمد الغراس كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني■